العدد(1610) السنة السابعة -الخميس (17) ايلول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نائب رئيس الجمهورية: قناعة الناس بالاحزاب الدينية اصبحت ضعيفة بسبب الممارسات الخاطئة

طارق الهاشمي: إيران تقول ما لا تفعل وتفعل ما لا تقول

ولد في بغداد من عائلة هاشمية النسب ، دخل السلك العسكري وخرج منه برتبة مقدم ركن في عام ١٩٧٥ ليدخل عالم الإقتصاد الذي حصل فيه على شهادة الدكتوراه ، مارس التجارة ولكنه عينه كانت على السياسة ليجد نفسه في عام ٢٠٠٥ أمينا عاما للحزب الإسلامي العراقي ، وفي عام ٢٠٠٦ نائباً لرئيس جمهورية العراق ، انه الدكتور طارق الهاشمي ، التقته المدى في صفحة (ضيف الخميس) ليؤكد لها ضرورة عودة البعثيين كعراقيين في بناء بلدهم ، مشددا على استثناء المطلوبين قضائيا من ذلك ويرى السيد نائب رئيس الجمهورية بأن ملف المياه مع ايران يجب أن يفتح من قبل الأطراف الذين تربطهم علاقة جيدة مع ايران ، وبشأن الأزمة الحاصلة بين العراق وسوريا وعدم توافق مواقف الجهات الرسمية يرى الهاشمي ، بأن الموضوع سببته رئاسة الوزراء لكونها اتخذت القرارات بانفرادية دون الرجوع الى اعلى هيئة في السلطة التنفيذية وهو مجلس رئاسة الجمهورية وفي ما يلي نص الحوار:

حاوره: يوسف المحمداوي
تصوير: حسين كريم

عراقي هاشمي النسب

× من هو طارق الهاشمي؟

– أنا عراقي ، هاشمي النسب ، ولدت ببغداد في محلة البارودية عام ١٩٤٢ ، أكملت دراستي الإبتدائية والمتوسطة والثانوية في بغداد ، التحقتُ بالكلية العسكرية عام ١٩٥٩ ، تخرجتُ منها برتبة ملازم ثان ١٩٦٢ ، واصلت خدمتي في الجيش ودخلت كلية الأركان ، تركت الخدمة العسكرية عام ١٩٧٥ برتبة مقدم ركن ، اثناء وجودي في الجيش أتممت دراستي وحصلت على البكالوريوس في الاقتصاد ، وبعد احالتي على التقاعد ، دخلت الى جامعة بغداد وأتممتُ الماجستير في العلوم الإقتصادية ، بعد ذلك تسنى لي العمل مع شركة بحرية مملوكة لدول الخليج العربي والعراق مساهم فيها وهي شركة الملاحة العربية المتحدة ، وتم فتح مكتب لها في بغداد في عام ١٩٧٩ واستمر عملي بها إلى عام ١٩٨١ ، نقلت بعدها لأكون مدير عام الشرق الأوسط في الكويت ، وبقيت أمارس عملي هناك حتى حصول الغزو عام ١٩٩٠ ، وبعدها عدت الى بلدي أمارس نشاطي الخاص كرجل أعمال في جميع مجالات العمل التجاري والإستشاري ، حتى تم اختياري كأمين عام للحزب الإسلامي العراقي عام ٢٠٠٤.

× متى كان انتماؤكم للحزب الإسلامي؟

– انتميت للحزب الإسلامي العراقي في عام ١٩٧٥ حتى منذ أيام خدمتي العسكرية كنت أتابع نشاط الحزب ، لكوني رجلاً من عائلة دينية ، ونشأنا في جو ديني وحظينا بتربية خاصة ، وجاء إختيار أمانة الحزب حسب رغبة الأخوة فيه ، وتحملت المسؤولية في ظروف معقّدة ، وفي عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦رشحت من قبل الحزب كنائب لرئيس الجمهورية ، ولم يكن لي خيار في هذه المسألة ، لأنني وافقت أن أكون ضمن الحزب وأتحمل مسؤولية النائب في رئاسة الجمهورية ، لكن في أيار الماضي قررت ان أقدم استقالتي من الحزب وأتفرغ إلى الوظيفة العامة وهذا ما حصل.

×هناك أنباء تقول أن استقالتكم من الحزب جاءت نتيجة خلافات داخل الحزب؟

– بالضبط ، هناك خلافات هي التي كانت وراء تقديم استقالتي من الحزب ، هناك من يقول أن استقالتي من الحزب هي مشهد مفبرك وممسرح وجاء استجابة لحاجات انتخابية ، وهذا خطأ . بالفعل جاءت استقالتي على خلفية اختلافات داخل الحزب ، في الرؤية المستقبلية وطريقة ادارة الحزب.

تجاوزات على الصلاحيات

× الأزمة الحاصلة بين العراق وسوريا وعدم توحد المواقف الرسمية بشأنها ، كيف تنظرون إليها؟

– شيء محزن ، أن يكون موقف مجلس الرئاسة مغايراً لموقف مجلس الوزراء ، هذه ظاهرة غير صحية ، حاولنا كمجلس رئاسة أن نتدارك الأمر على مدى الثلاث سنوات الماضية ، بالنصح والإرشاد والتوجيه وذلك من خلال اجتماعاتنا في المجلس التنفيذي ، أو كتابة رسائل صدرت من مجلس الرئاسة إلى رئيس الوزراء ، وكنا نؤكد على ذلك من خلال تشخيص التجاوزات غير المنطقية ، وغير المسؤولة على صلاحيات مجلس الرئاسة التي منحت له دستورياً ، لكن وللامانة نقولها أن كل تلك المناشدات والنصائح لم تجد أذناً صاغية لدى الوزراء ، لذا كانت التجاوزات والخروقات والتعدي على اختصاصات رئاسة الجمهورية ، أصبحت ظاهرة لكن الذي حصل مع سوريا كان ينذر بالخطر ، ففي الوقت الذي نرى فيه الحكومة تقترب من سوريا الى حد توقيع اتفاقيات ستراتيجية معها وأيضا دون مقدمات أو استشارة مجلس الرئاسة لينقلب الوضع بعد أيام الى أن تصبح سوريا دولة معادية ويتم اتهامها جزافاً ، ومن ثم دعوة مجلس الأمن بتكليف المحاكمة الجنائية الدولية الى فتح ملف تحقيق مع سوريا بشأن تفجيرات الأربعاء الدامية ، هذا الأمر يرقى الى اعلان الحرب في حقيقة الأمر ، فهذا الإنقلاب السياسي مع دولة جارة وخلال أيام بين تزكيتها بأن تكون شريكاً ستراتيجيّاً وبعد أيام تصبح دولة معادية حاضنة للإرهاب وتسوّق الإرهابيين ادى الى ان يجد مجلس الرئاسة من واجبه التدخل في ادارة ملف مهم وخاصة مع الجارة سوريا لوضع الأمور في نصابها لأن سكوت مجلس الرئاسة وفي هذا الموقف بالذات سيحسب عليه باعتباره صمام الأمان لوحدة العراق وحامي الدستور وكشريك في السلطة التنفيذيّة، كان من الضروري أن يقول كلمة الحق ، وينبّه الشعب العراقي بعد أن طفح الكيل في مجلس الرئاسة ، كون الذي حصل لم يشارك فيه مجلس الرئاسة لا بالاستشارة ولا في اتخاذ القرار ، ومن أجل ابراء الذمة كان ذلك البيان ، السؤال – هل هذه ظاهرة صحيّة؟ الجواب – كلا بالطبع . لكن كان من الضروري أن نسمي الأشياء بمسمّياتها ، ونقول كلمة الحق وأن نوصل رسالة قوية لمجلس الوزراء ، مفادها أن ما جرى خطأ ومن الآن فصاعداً ليس من حقك أن تقرر لوحدك مصير العراق من غير أن تستشير أعلى جزء من السلطة التنفيذية وهو مجلس الرئاسة ، لذا اتخذنا قراراً بعدم السكوت عن أية تجاوزات دستورية من قبل أي جهة ، وذلك حسب الصلاحيات الممنوحة دستوريا لمجلس الرئاسة.

حملة تشويه

×البعض يعد هذا الموقف تبرئة لسوريا، هل سوريا بريئة مما يحصل في العراق من عمليات ارهابية؟

–انا أستغرب مثل هذه الطروحات وأعتبرها حملة تشويه ، ومثل ما كان يقال ، طارق الهاشمي حينما يتحدث عن ملف حقوق الإنسان هي محاولة منه لتسييس هذا الملف ، وهناك آلاف الأبرياء داخل السجون ، وعندما نتحرك على النزاهة وهي دعوة لتنظيف الجهاز الحكومي وضبط التصرف بالمال عام ، يقال ان الهاشمي يسيّس هذا الملف ، اليوم أيضا يطرح مثل هذا الأمر وذلك بأن مجلس الرئاسة يتعاطف مع دولة هي متهمة بقتل العراقيين وبالتالي المجلس لا يعبر عن نبض الشارع ، وكان من المفترض أن يقف مع العراقيين ، فهذا الكلام غير مسؤول ، نحن لم ندافع عن طرف معيّن ، وللتوضيح أكثر . فقد صدر بيان من لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب ، وطالب البيان بتشكيل لجنة وطنية محايدة تقوم بالتحقيق وتقصي الحقائق بشأن العمليات الإرهابية في الأربعاء الدامية ، ومجلس الرئاسة عزز هذا المطلب في بيان سابق ، وأنا قلت بعد زيارتي لوزارة الخارجية ومجمع الصالحية أن الذي حصل هو مساس بالسيادة الوطنية وعلى هذا الأساس ينبغي التصرف كما تتصرف بقية الدول عندما تصاب مرتكزات الدولة بالضرر . كان من المفترض أن تشكل لجنة مهنية عالية المستوى ، محايدة تقوم بتقصي الحقائق لتعرف حقيقة ما حصل، وما مبررات حصوله وتحاول أن تحدد وتحمل الذي يقف وراء ذلك المسؤولية وتحدد ما هي الإجراءات التي يجب أن تتخذ بحق المقصرين ، هذا ما أردناه ، ليستكمل التحقيق وينشر على الملأ وبعد ذلك ، لكل حادث حديث ، وكنا نقول قبل أن نلقي التهم جزافاً ومهما كانت الجهة الضالعة في هذه الجريمة ينبغي أن يتعامل معها العراق بمنتهى الحزم دولة كانت ، جماعة ، فصيلا ، شخصاً ، اليوم الدولة العراقية أصبحت مستهدفة وأنا أؤيد سياسة الحزم لكن ليس قبل اتمام وانجاز التحقيق الشفاف والمهني والمحايد والتأكيد بالأدلة من هي الجهة التي تقف وراء ذلك ومن المفارقة أن الجهاز الأمني المتهم بالتقصير هو الذي يقوم بالتحقيق في هذه القضية وهذا ما لا يحصل في كل دول العالم.

كركوك عقبة في مسار العملية السياسية

×موقفكم من قضية كركوك لا سيما وأنها ما تزال تمثل أزمة في توافقات جميع المكوّنات وتؤثر تأثيراً مباشراً حتى على الإنتخابات المقبلة؟

–كركوك بدلاً من أن تكون مدينة للتعايش الأخوي أصبحت عقبة في مسار العملية السياسية وعوقت الكثير من التشريعات المهمة والستراتيجية التي يراد منها تطبيع الأوضاع وجعل البلد على المسار الصحيح. في قانون مجالس المحافظات أسسنا لسابقة كان من الممكن أن تسهم في حل الأزمة عندما اتفقنا على مبدأ الشراكة في توزيع المناصب التنفيذية في هذه المحافظة وكنا نتمنى أن تكون مفتاحاً لحل المشاكل ، كركوك محافظة عراقية وفيها عدد من المكونات ومن حق تلك المكونات ان تقرر مستقبل المدينة من غير اكراه وارهاق وبدون تغيير لواقعها ونحن نستنكر ان بعض الأطراف تتكلم بالإنابة عن أهل كركوك عن عائدية المدينة لهذا الطرف أو ذاك ، وفي نهاية المطاف كركوك محافظة كردية كما أن كل محافظات العراق والإقليم هي جزء من خارطة العراق ، وعلى هذا الأساس لا ينبغي أن تفرض الوصاية على أهالي كركوك ، وانما لأهالي كركوك الحق في تقدير مستقبلهم في ظل وحدة العراق.

> البعثيون عراقيون وهم ليسوا اجانب، ومن ارتكب جرما وعملا مخالفا للقانون يقدم للقضاء، وما عداهم يجب ان يمارسوا دورهم كعراقيين في بناء العراق، ولذا يجب تعديل الدستور من اجل عودتهم.

×هل من الممكن تطبيق مادة ١٤٠؟

–هذه مسألة توجد فيها نقاط خلافية ، وانا في الحقيقة لا تهمني الآراء التي تقول ان المادة ١٤٠ ما زالت قائمة ، والبعض يقول انتهت فترتها ، انا اعتبر هذه الأمور شكلية ، اليوم لدينا أزمة حقيقية ، وهذه الأزمة تحتاج الى حل حقيقي يرضي الجميع ، وأنا بالتأكيد كعراقي أدين كل سياسات الفرض على أهالي كركوك.

تحسن في الجانب الأمني

×كيف تقيمون عمل السلطة التنفيذية على مدى فترة الأعوام الماضية؟

– الذي تحقق بعد أربع سنوات بالمقارنة مع البرنامج الذي قدمته الحكومة ، تجد فيه بوناً شاسعاً بين الوعود وبين ما تحقق ، فلم يتحقق من البرنامج الحكومي إلا الشيء القليل ، ففي الجانب الخدمي ، الاقتصادي ، التشريعي ، المصالحة ، السياسي . ولا ننكر أن هناك تحسناً في الجانب الأمني الذي حصل فيه تطور نوعي ، لكن مع ذلك الهجمات الأخيرة هزّت كل ما تحقق ، فالمواطن وبعد أربع سنوات من الأداء الحكومي يجد إخفاقات في الجانب الخدمي وقصوراً في وعود الحكومة التي قطعتها للشعب.

×لكن نتيجة انتخابات مجالس المحافظات جاءت في صالح الحكومة على الرغم من الإخفاقات التي ذكرتها؟

– هذا الموضوع يختلف، المواطن لمس التطور على الرغم مما حدث في ١٩ – ٨ فالدولة في هذا الجانب استطاعت أن تعيد هيبتها وسلطتها ، وقدرتها على فرض القانون ، وبالتأكيد ما يزال أمامنا شوط كبير حتى نستكمل التطور في الجانب الأمني ، والمواطن بطبيعته كان متضررا بسبب الفوضى الأمنية التي كانت موجودة وعندما تحقق الأمن ولمس المواطن ذلك كان تصويته لصالح قائمة دولة رئيس الوزراء في انتخابات مجالس المحافظات ، لكن الآن المواطن يفكر في تطوير الحياة وفي متطلبات الحياة اليومية وهناك قصور في هذا الجانب كما هو معروف وواضح للعيان.

الخلاف غير شخصي

× علاقتكم مع دولة رئيس الوزراء ، يراها المتابع ، وكأن هناك ما يشبه القطيعة ، ما اسباب ذلك؟

– الاعلام يحاول ان يختزل هذه المسائل وكأن بيننا خلافاً شخصياً بين طارق الهاشمي والمالكي ، وأنا هنا أسأل هل حضر دولة رئيس الوزراء دعوات مجلس الرئاسة لحضور اجتماعات المجلس التنفيذي؟ المشكلة بين نوري المالكي و مجلس الرئاسة ، فمنذ شهور ورئيس الوزراء يرفض حضور اجتماعات المجلس التنفيذي ، ولذلك اقتصرت الاجتماعات على مجلس الرئاسة.

لا تهمني العلاقات الجانبية

×لكن المتابع يرى أن هناك أكثر من لقاء بين الرئيس طالباني ورئيس الوزراء وكذلك بين النائب عادل عبد المهدي والمالكي؟

– أنا اليوم لست مشتركاً بنادي اجتماعي ، انا اليوم نائب لرئيس الجمهورية احضر اجتماعات الرئاسة ، وكذلك احضر اجتماعات المجلس التنفيذي ، وهذا الأمر متفق عليه ، واذا لم ألتق برئيس الوزراء شخصيا يفترض بي أن التقي به رسميا على صعيد المجلس التنفيذي ، هذا هو المعيار الحقيقي وأنا في الحقيقة لا تهمني العلاقات الجانبية وأنا جاهز للحضور لكن السيد رئيس الوزراء اعتذر في مناسبات عديدة وواظب على عدم حضور اجتماعات المجلس ، وعلى الرغم من اشارتكم بوجود علاقات جانبية مع الدكتور عادل عبد المهدي ، لكنني استطيع أن أؤكد لكم بأن العلاقات بشكل عام هي علاقات غير جيدة والدليل على ذلك البيان الذي اصدره مجلس الرئاسة لأن البيان لم يصدره طارق الهاشمي لوحده.

جو بايدن قلق على الإنتخابات

×التقيتم قبل قليل نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن ، ما طبيعة اللقاء وما أهم المحاور التي تحدثتم بها؟

– المسألة الأساسية التي تحدث عنها السيد نائب رئيس الجمهورية جو بايدن هي فيما يتعلق برؤيتي الشخصية للانتخابات المقبلة وفيما اذا كانت هناك أجواء تفاؤلية في تشريع قانون الانتخابات ، وهل من معوقات ستحول دون اجرائها في موعدها المقرر في ١٦ كانون الثاني المقبل؟ ونائب الرئيس الأمريكي عبر عن قلقه لما حصل من جدل في البرلمان بشأن القانون ، ويعتقد من وجهة نظره أن الفترة المتبقية للتشريع القانوني هي قصيرة لذلك طلب مني وجهة النظر الكفيلة بالإسراع في اقراره ، وكيفيّة تلاشي المعوقات وأنا بينت له نقاط القلق وكذلك النقاط الإيجابية وعبرت عن وجهة نظر الشعب العراقي ، الذي يعد الإنتخابات المقبلة نقطة تحوّل في تاريخ العراق الحديث بعد عام ٢٠٠٣ ، وفي نفس الوقت نحن عبرنا عن قلقنا من تعرض الانتخابات لعمليات تزوير ، فالحديث الأساسي كان يدور بشأن الإنتخابات.

لأول مرة أصرح وهذا خاص بجريدة (المدى) بأن مجلس الرئاسة سوف يطلق ما يسمى (مدونة قواعد السلوك الانتخابي) فيها ضوابط جديدة تلزم الجميع من المفوضية ومجلس النواب إلى السياسيين إلى الإعلام والى جميع من له علاقة بالانتخابات سيوصف دوره وعمله وكذلك اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن كل من يتجاوز على تلك الضوابط ، وجاء ذلك بالتعاون في مجلس الرئاسة بيني وبين زميلي الدكتور عادل ، وقمنا بكتابة المسودة وسوف تقدم خلال الأيام المقبلة الى مجلس النواب من اجل تشريعها واصدار القرار بشأنها وسيكون ملزما لجميع الأطراف.

استعاد البرلمان هيبته ولكن

×كيف تقيّمون عمل مجلس النواب بعد استلام الدكتور أياد السامرائي رئاسته؟

– هناك تغيير بالمجلس وهذا ما لمسناه من خلال التطوّر النوعي في الإدارة ، ادارة الجلسات ، الجانب التنظيمي ، هناك تميّز واضح في العمل حيث استعاد المجلس هيبته ووقاره أمام الشعب ، لكن من جانب آخر بعد النجاح الملفت للنظر في استجواب وزير التجارة هناك تراجع في استجواب المزيد من الوزراء الذين لديهم ملفات في التلاعب بالمال عام وطريقة ادارتهم لوزاراتهم، لدي قناعة شخصية بأن رئاسة البرلمان تراجعت عن الإيفاء بالتزاماتها بشأن استجواب عدد غير قليل من الوزراء الذين ثبت فشلهم في إدارة وزاراتهم وفي الواجبات المناطة بهم ، ولكن نجد هناك تلكؤاً نراه حصل بسبب التدخل أو الضغط الحكومي والذي سمعناه أن هناك تصريحات مفادها اذا أصر البرلمان على استجواب الوزراء فالحكومة ستفتح ملفات تخص بعض البرلمانيين ، فاذا استجاب مجلس النواب لمثل هذا الابتزاز فأنا في تصوري هذا يشكّل نكسة كبيرة للسلطة التشريعية وسيضرّ بمصداقية البرلمان وسمعته.

قناعة الناس بالأحزاب الدينية أصبحت ضعيفة

×الإحتقان الطائفي الذي حدث بعد تفجيرات سامراء عام ٢٠٠٦ هل تجدونه أثر بالسلب على مستقبل الأحزاب الدينية في العراق؟

– تسييس الدين في التجربة الواقعية أثر بالسلب على واقع الأحزاب الدينية ، فالسؤال المهم هل ان الأحزاب تبنت المشروع الديني أم لا ، حزب الدعوة أو المجلس الأعلى لم يطرحا في مشروعهما السياسي نظام دولة ولاية الفقيه ، ولا الحزب الإسلامي الذي هو طرف في الإتهام طرح في مشروعه السياسي مسألة العودة إلى الخلافة الإسلامية، الكل يطرح أنموذجاً وطنياً ، الاشكالية هي في الممارسات الخاطئة لكونها أعطت انطباعاً للشعب العراقي أن هذا هو السلوك الإسلامي وهذا الإنطباع خطأ وليست هذه حقيقة الأمور ، فالمشاريع التي طرحت من تلك الأحزاب هي مشاريع وطنية ومقبولة وللأسف الممارسات كانت خاطئة ، هؤلاء محسوبون على تيارات اسلامية وبالتالي أصبح الإسلام هو المتهم، أنا في تصوري الإسلام بعيد عن كل تلك الشبهات لكن الممارسات السيئة جعلت الشعب يؤمن بأن الأحزاب الإسلامية كانت سبب المحنة التي يعيشها العراق ، وبالتالي قناعة الناس بتلك الأحزاب أصبحت ضعيفة مع الأسف الشديد ولكنني أجزم بأن الدين من تلك الممارسات براء ، والممارسات هي المتهمة ولا ينبغي أن نعلق الفشل على الإسلام.

ليس من مصلحة الكويت تجويع العراق

×كيف تنظرون الى موقف دولة الكويت بشأن مطالبتها بالتعويضات فضلا عن موقفها في بقاء العراق تحت طائلة البند السابع ومساهمتها في الغاء عقد الطائرات الكندية؟

– الكويت عاشت أزمات ومخاوف كثيرة ، لذا تجدها حساسة جدا لما يحدث في العراق ونحن نقدر هذه المسألة ولكنني أعتقد أن من مصلحة الكويت أن تفتح ورقة جديدة في التعامل مع العراق ، واذا حصلت في السابق سياسات حمقاء، فلا ينبغي أن يحمّل الأخوة في الكويت الشعب العراقي نتائج تلك المغامرات، فالعراق تحمل الكثير والكويت بفضل الله تعالى حياتها مستقرة، وعلى الكويت أن تبادر مبادرة تدل على عمق الأخوة التي بيننا ليقتنعوا تماما بأن العراق ليس لديه أي مطامع بل يعمل بكل جدية على استقرار الكويت مثلما يعمل على استقراره هو ملتزم بكل القوانين والإتفاقيات الدولية ونحن ندرك تماماً كما يدرك الأخوة في الكويت بأنهم ليسوا بحاجة إلى التعويضات ولا المطالبة بالغرامات التي فرضتها على الخطوط الجوية العراقية وليس من مصلحتهم خنق العراق اقتصادياً ، وليس من مصلحة الكويت بقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع ، ليبقى منزوع السيادة ، لأن بقاءه تحت ذلك القانون سيديم من حالة عدم الإستقرارفي العراق فتجويع العراق ليس من مصلحة الكويت ، فمن أجل بناء مرتكز استراتيجي للعلاقات بين البلدين ، يجب أن تكون الكويت عوناً للعراقيين في مثل هذه الظروف ، وأن تنظر إلى أن العراق سيكون سوقاً واعداً لها ، لتعود اللحمة العراقية الكويتية الى سابق عهدها قبل الغزو.

سؤال يوجه للسياسيين القريبين من ايران

×أفلحتم في زيادة الحصة المائية من قبل تركيا ، هل هناك توجه لفتح هذا الملف مع الجارة ايران لا سيما وأنها مساهم فعال في أزمة المياه التي يمر بها البلد؟

– سؤال يوجه للسياسيين القريبين من ايران ، أنا لست قريبا من ايران مع الأسف ، كان بودي أن تكون علاقاتي جيدة مع جميع دول الجوار ، علاقتي الطيبة مع تركيا وظفتها لخدمة بلدي ، وبعد عودتي من تركيا وجهت خطاباً الى السياسيين والى الحكومة بالذات قلت فيه على الأطراف القريبة من ايران ان توظف علاقاتها لخدمة العراق ، وتقنع ايران بعدم حبس ٤٢ نهراً منعتها من دخول الأراضي العراقية ، أنا حزين ومحبط لعدم وجود مساعي في هذا الاتجاه من قبل الأطراف التي ترتبط بعلاقات جيدة مع ايران.

×لماذا علاقاتكم غير جيدة مع ايران؟

– ايران تقول ما لا تفعل ، وتفعل ما لا تقول.

البعثيون عراقيون

×الحوار مع البعثيين وانضمامهم للعملية السياسية هل تجدونه سينعكس بالإيجاب على الوضع الأمني للبلد؟

– لا يجوز ترك هذا الملف لاجتهادات طرف أو حزب معين ، لأن الوضع مضطرب ، ويجب أن يكون هناك اتفاق وطني بهذا الشأن ، واصدار قانون خاص ملزم لجميع الأطراف ، البعثيون عراقيون وهم ليسوا أجانب ، من ارتكب جرماً وعملاً مخالفا للقانون يقدم للقضاء ، وما عداهم يجب أن يمارسوا دورهم كعراقيين في بناء العراق ، فلا ينبغي قطع الأرزاق على خلفية الفكر السياسي أو المنهج السياسي ، وما دمنا نتكلم عن بلد الديمقراطيات فعلينا قبول الآخر ، المختلف معي وليس المتفق معي فلنعتبر البعثيين مختلفين ، لهم فكرهم وايديولوجيتهم وممارساتهم ، لا بد من فتح المجال للجميع للعمل في اطار المشروع الوطني.

×لكن الدستور حظر عمل هذا الحزب؟

– أنا غير قلق من عودة البعثيين الى العملية السياسية وباستطاعتي أن أقول أن البعثيين باستطاعتهم أن يسوّقوا للعراق الكثير من الإنجازات ، نعم هناك أخطاء كبيرة وستراتيجية ارتكبها النظام السابق ، ولكن في نفس الوقت هناك انجازات كبيرة على مدى ٣٥ عاماً ، فعلى سبيل المثال كل المؤسسة الصناعية في العراق اعيد احياؤها بعد ٦ أشهر على انتهاء حرب ١٩٩١ واستطاع العراق أن يستعيد عافيته في الخدمات على الرغم من وجود حصار دولي مفروض عليه ، والآن نحن وبعد ٦ سنوات والبلد لم يتعرض الى نفس القصف الجوي الذي تعرض له في عام ١٩٩١ الى هذه اللحظة لم نستطع اعادة الكهرباء مثلاً ، على الرغم من الموازنات الخيالية ،والدعم الدولي الكبير ، ولكن لم يتحقق ما تحقق في ظل النظام السابق لا ينبغي شطب التاريخ فالبعثيون هم أبناؤنا وهم من ابناء شعبنا والكثير منهم مثقفون وذوو كفاءة ونحن اليوم بأمس الحاجة اليهم ، ولذلك في تصوري ينبغي تعديل الدستور من أجل عودة هؤلاء ، ولكن هذا لا يعني بأنني أعطي الحصانة لكل الذين ارتكبوا الجرائم بحق الشعب العراقي فهؤلاء يجب أن يحالوا إلى القضاء أما الباقون فيجب التعامل معهم على قاعدة "عفا الله عما سلف".

> بعد عودتي من تركيا وجهت خطابا الى السياسيين والى الحكومة بالذات قلت فيه على الاطراف القريبة من ايران ان توظف علاقاتها لخدمة العراق، وتقنع ايران بعدم حبس ٤٢ نهرا منعتها من دخول الاراضي العراقية.

ضيف الخميس مع المحرر